الطريق الجديد

نحو الديمقراطية

الاسبـــوع الأثاني

الاحد: 08 سبتمبر 2024.

E-mail: nubiancenter4@gmail.com

WhatsApp: +256 765 647 000

صحيفة اسبوعية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان ■ تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

في الأسبوع الماضي، وصلت 3114 طنًا مترياً من المساعدات الإنسانية إلى ما يقرب من 300 ألف شخص في السودان.

توم بيريلو .. المبعوث الامريكي الخاص للسودان.

في الأسبوع الماضي، وصلت 3114 طنًا متريًا من المساعدات الإنسانية إلى ما يقرب من 300 ألف شخص في السودان. لكن 25 مليون شخص يواجهون الجوع الحاد وخطر المجاعة، ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمساعدة الشركاء في الخطوط الأمامية. ستواصل مجموعة ALPS الضغط من أجل زيادة المساعدات والضغط على الأطراف المتحاربة لإنهاء العنف.

استضفت أنا وسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إحاطة في مقر الأمم المتحدة بشأن المحادثات التي تقودها الولايات المتحدة بشأن عملية السلام في السودان والعمل الجاري لمجموعة ALPS لتوسيع طرق الوصول الإنساني وتعزيز حماية المدنيين والعمل نحو سلام دائم. إن الأزمة الإنسانية في السودان تزداد سوءًا مع مرور الوقت. ندعو الشركاء في جميع أنحاء العالم للانضمام إلينا في جهودنا العاجلة لتخفيف معاناة الشعب السوداني وإنهاء العنف.

ALPS GROUP

ALIGNED FOR ADVANCING LIFESAVING & PEACE IN SUDAN

JOINT STATEMENT FROM THE ALPS GROUP ON PROGRESS IN ADDRESSING THE CRISIS IN SUDAN

September 6, 2024

The Aligned for Advancing Lifesaving and Peace in Sudan (ALPS) Group continued its weekly virtual sessions on September 5, focusing on the expansion of emergency humanitarian access and respect for international humanitarian law. Last week, an estimated 3,114 metric tons of supplies reached approximately 300,000 people in Darfur with the support of the ALPS Group and through the courageous and tireless work of humanitarian actors on the ground.

The ALPS delegation members continue to engage the Sudanese Armed Forces (SAF) and Rapid Support Forces (RSF) with the urgent objective of expanding road access from Port Sudan through Shendi to Khartoum, as well as roads from Khartoum to El Obeid and to Kosti, including through Sennar. The ALPS delegations call for additional border crossings to be opened, including the Aweil crossing from South Sudan. ALPS Group members also continue to press the SAF to announce and meaningfully implement a simplified notification system and for the RSF to fully implement it, in order to streamline onerous bureaucratic barriers that cost Sudanese lives every day. With over 25 million people facing famine and acute hunger, notification must be sufficient to allow humanitarian cargo to move in Sudan. Every delay costs lives.

The ALPS Group acknowledged the issuance by the RSF of a new directive to all forces on the protection of civilians, supports the pledge of accountability, and will closely monitor implementation. The ALPS Group identified several critical areas where the RSF and SAF should immediately deescalate hostilities, including El Fasher. This will ensure protection of civilians and urgent relief access in line with the commitments both parties made in the Jeddah Declaration. The delegation members call on members of the international community to pressure both sides toward this end.

The ALPS Group members reiterate their shared commitment to working with other international partners to alleviate the suffering of the people of Sudan and eventually achieve a cessation of hostilities agreement. They also reiterated their commitment to continue consulting with Sudanese women as part of this ALPS platform.

مؤتمر الحارسات ..

نحو أجندة نسوية مشتركة من أجل السلام و استعادة مسار ثورة ديسمبر

الحارسات GUARDIANS لحراسة قيم الثورة

نتمنى من النساء التحرر من كل التقسيمات والعمل بصورة عملية سلمية من أجل السلام واستدامته لاستعادة مسار ثورة ديسمبر وليست هدنة مؤقتة، بجانب الاتفاق الشامل لحظر السلاح في كل البلاد، والترتيبات لعملية لحماية المدنيين وإيصال الإغاثة للجوعى في كل السودان وفي مراكز النزوح.

هكذا افتتحت أ.هادية حسب الله المديرة التنفيذية للمنظمة مؤتمر الحارسات المقام بالعاصمة الأوغندية-كمبالا بعنوان: " نحو أجندة نسوية مشتركة من أجل السلام و استعادة مسار ثورة ديسمبر"

الحارسات #لا_للحرب

الطريق الجديد .. نحو الديمقراطية.

صحيفة تصدر عن المركز النوبي للسلام والديمقراطية، و تعمل على ارثاء قيم السلام والديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان ودعم جهود إحلال السلام وايقاف الحرب في السودان، وتحقيق الامن والاستقرار والتعايش السلمي بين المجتمعات السودانية.

ومناهضة خطاب الكراهية والعنصرية، وتعزيز رسائل السلام والتسامح والمصالحة المجتمعية.

وتعمل على مناصرة قضايا النازحين واللاجئين السودانيين داخل وخارج السودان، وتسليط الضوء على كافة معاناتهم، خاصة الانتهاكات الإنسانية التي يتعرضون له.

تعمل صحيفة الطريق الجديد على تغطية انشطة مؤسسات وكيانات السودانيين ومنظمات المجتمع المدني السودانية، التي تدعم وقف الحرب وتحقيق السلام والاستقرار في السودان.

المكتب التنفيذي للمنظمة الافريقية للحقوق والتنمية (آفورد) يلتقي بمدير البرامج بالمسرح القومي اليوغندي

إلتقى المكتب التنفيذي للمنظمة الافريقية للحقوق والتنمية (آفورد) ظهر 5 سبتمبر اليوم بمدير البرامج بالمسرح القومي اليوغندي و ممثل مؤسسة تبيري آرت فاونديشين.

ناقش الاجتماع اهمية استيعاب الحراك الثقافي المدني السوداني في المؤسسات اليوغندية ذات الصلة و ضرورة اشراك المجتمع السوداني للتعبير عن تطلعاته. وكذلك خلق فرص التشبيك والتعاون بين المؤسسات المحلية والعالمية من خلال مشروعات التي ستتيحها المؤسسة.

كما تناول اللقاء المشروعات التي تقدمها المؤسسة لمجتمع الاجئيين السودانيين في جانب المسرح والموسيقى والكتابة و الإقامات الفنية.

تعهد الطرفان بإجراء تبادل معرفي وثقافي و وبناء وتطوير القدرات الشبابية الفاعلة في العمل المدني.

اعلام المنظمة الافريقية للحقوق والتنمية

السودان.. الأمم المتحدة تدعو إلى نشر قوة محايدة لحماية المدنيين.

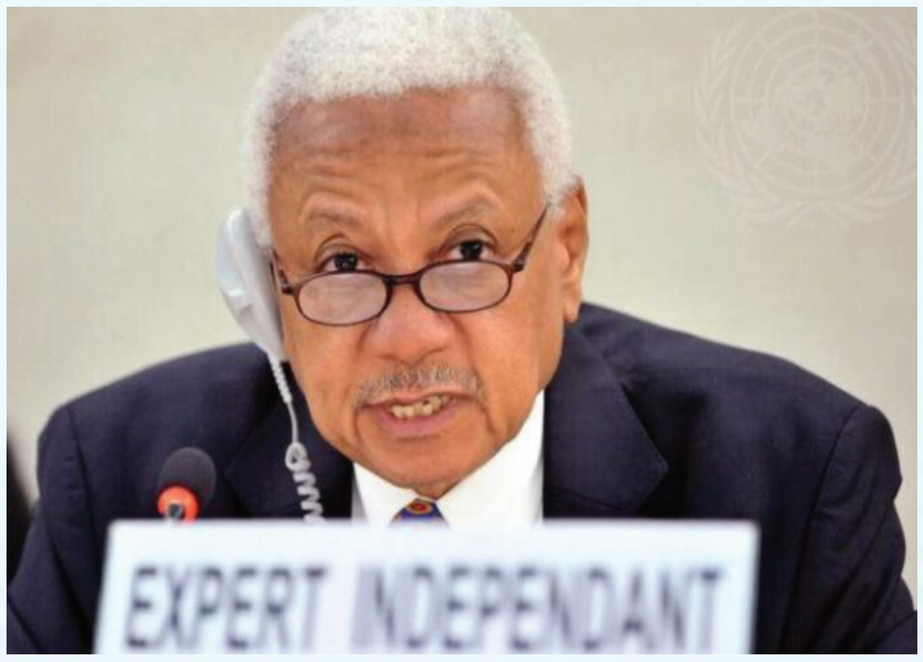

دعا خبراء من الأمم المتحدة، الجمعة، إلى نشر قوة "مستقلة ومحايدة من دون تأخير" في السودان، بهدف حماية المدنيين في مواجهة الفظائع التي يرتكبها الطرفان المتحاربان.

وخلُص الخبراء المكلفون من قبل مجلس حقوق الإنسان في تقرير، إلى أن المتحاربين "ارتكبوا سلسلة مروعة من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم دولية، يمكن وصف الكثير منها بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية".

وقال، محمد شاندي عثمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق بشأن السودان، إن "خطورة هذه النتائج تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين".

وكان مجلس حقوق الإنسان أنشأ هذه البعثة نهاية العام الماضي بهدف توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلاد منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين الجيش بقيادة، عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق، محمد حمدان دقلو (حميدتي).

وأسفرت الحرب عن عشرات آلاف القتلى والجرحى ونزوح وتهجير الملايين داخل البلاد وخارجها. وفي حين لم تتضح الحصيلة الفعلية للنزاع، تفيد تقديرات بأنها قد تصل إلى "150 ألفا".

السودان: بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق توثّق انتهاكات شاسعة لحقوق الإنسان والجرائم الدوليّة واسعة النطاق وتطالب بحماية المدنيّين.

ارتكبت أطراف النزاع في السودان مجموعة مروعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم الدولية قد يرقى العديد منها الى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب بعثة الأمم المتحدة المستقلة الدولية لتقصي الحقائق بشأن السودان في تقريرها الأول اليوم.

وقد وجد التقرير أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات الحليفة لهما، مسؤولون عن أنماط انتهاكات واسعة النطاق تضمّنت هجمات عشوائية ومباشرة، عبر الغارات الجوية والقصف ضدّ مدنيّين؛ ومدارس؛ ومستشفيات؛ وشبكات اتصال؛ وشبكات حيوية لإمداد المياه والكهرباء.

واستهدفت أطراف النزاع المدنيّين من خلال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ والاحتجاز التعسفي والاعتقال؛ بالإضافة الى التعذيب؛ وسوء المعاملة. وقد ترقى هذه الانتهاكات الى جرائم حرب متمثلة في الاعتداء على الحياة والأشخاص والاعتداء على الكرامة الشخصية، بحسب ما ورد في تقرير بعثة تقصي الحقائق.

قال محمد شاندي عثمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق: "إن خطورة النتائج التي توصّل إليها تقريرنا تؤكد على الحاجة لإجراءات ملحّة وطارئة لحماية المدنيّين."

"ونظرًا لإخفاق أطراف النزاع في تجنيب المدنيّين الأذى، من الضروري نشر قوة مستقلة ومحايدة مُكلّفة بحماية المدنيّين في السودان على الفور. لحماية المدنيّين أهمية قصوى، وينبغي على جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف الهجمات ضد السكان المدنيين فورًا وبدون شرط."

وجد التقرير أيضًا أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ارتكبت جرائم حرب أخرى كالاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي؛ والنهب؛ والأمر بالتهجير القسري للسكان المدنيّين؛ وتجنيد الأطفال دون سن 15 عامًا للمشاركة في الأعمال العدائية. وقد ارتكبت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها اعتداءات مُرعبة ضد المجتمعات غير العربية – وبالتحديد المساليت، داخل الجنينة في غرب دارفور وحولها – تضمّنت القتل؛ والتعذيب؛ والاغتصاب؛ وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ وتدمير الممتلكات؛ والنهب.

ويوجد كذلك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن أفعال قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ترقى الى جرائم ضد الإنسانية عديدة بما في ذلك القتل؛ والتعذيب؛ والاسترقاق؛ والاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي وأفعال ذات طابع جنسي لها خطورة مماثلة؛ والاضطهاد على أسس إثنية وجنسانية؛ والتهجير القسري للسكان.

البقية ص (٢)

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
E-mail: nubiancenter4@gmail.com
WhatsApp: +256 765 647 000
صحيفة اسبوعية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية

البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان

وقد امتد النزاع إلى 14 من أصل 18 ولاية في السودان، وأدى الى قتل وإصابة عشرات الآلاف من المدنيّين ونزوح حوالي 8 ملايين سوداني داخليًا بينما اضطر أكثر من مليوني شخص الى اللجوء الى البلدان المجاورة للسودان. وقد زاد طرفي النزاع من الأزمة من خلال عرقلة وصول الى المساعدات الإنسانية، بحسب التقرير.

قالت جوي نجوزي إيزيلو، الخبيرة عضو البعثة: "يعاني الشعب السوداني من مأساة يستحيل تصوّرها. يجب إعطاء الأولوية لوقف إطلاق نار مستدام لإنهاء القتال الذي قد علق به السكان المدنيّون والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيّين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها، على نحو فعّال، والى مختلف الأماكن."

إن التقرير مستمدّ من التحقيقات الذي جرت بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2024 – وفقًا لتكليف مجلس حقوق الإنسان الذي أنشأ بعثة تقصي الحقائق في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتضمّنت التحقيقات زيارات الى تشاد وكينيا وأوغندا؛ وإفادات مباشرة لأكثر من 182 ناجيًا وأفراد أسرة وشهود عيان؛ بالإضافة الى مشاورات مكثفة مع خبراء متخصّصين ومنظمات مجتمع مدني؛ فضلًا عن تعزيز الأدلة وتحليلها من خلال المعلومات الاضافية المقدمة للبعثة.

أوصى التقرير كذلك بوجوب توسيع نطاق حظر الأسلحة القائم في دارفور، عملًا بقرار مجلس الأمن 1556 (2004) والقرارات التي تلته، الى جميع أنحاء السودان، وذلك من أجل وقف توريد الأسلحة والذخائر وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي أو المالي لأطراف النزاع ومنع المزيد من التصعيد. وحذّر التقرير الجهات التي تزوّد الأسلحة من إمكانية تواطؤها في انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

شدّد التقرير على أنه يجب على السلطات السودانية التعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم جميع الأشخاص المتهمين، بمن فيهم الرئيس السابق عمر البشير. إن اختصاص المحكمة النابع من قرار مجلس الأمن 1593 (2005) بشأن الوضع في دارفور يجب أن يتوسّع ليشمل كامل الأراضي السودانية.

ولأن جهود السلطات السودانية في التحقيق وتقديم المسؤولين عن الجرائم الدولية الى العدالة، هي انتقائية وغير محايدة؛ لذلك سيكون تحقيق المساءلة للضحايا تحديًا كبيرًا.

يدعو التقرير كذلك الى إنشاء آلية قضائية دولية منفصلة تعمل جنبًا إلى جنب مع المحكمة الجنائيةالدوليةوبشكلتكاملي.

قالت منى رشماوي، الخبيرة عضو البعثة: "إن نتائج هذا التحقيق يجب أن تكون بمثابة نداء صارخ للمجتمع الدولي بأن يتخذ إجراءات حاسمة في سبيل دعم الناجين وعائلاتهم والمجتمعات المتأثرة ومحاسبة الجناة.ينبغي اتباع مسارًا شاملًا للعدالة الانتقالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق المساءلة."

أشاد عثمان بمختلف الجهود الرامية إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات؛ وقال: "يستحق شعب السودان مستقبلًا يتسم بالسلام والرخاء واحترام حقوق الإنسان. وينبغي على المجتمع الدولي دعم تطلع السودانيّين إلى حكومة مدنيّة تمثيليّة وتشاركيّة تحترم الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. هذا الدعم ضروري لتعزيز الطريق نحو المساواة والعدالة والسلام المستدام في السودان."

الخلفية: قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء بعثة تقصي الحقائق في تشرين الأول/أكتوبر من خلال القرار A/HRC/RES/54/2. في كانون الأول/ديسمبر 2023، عيّن رئيس مجلس حقوق الإنسان الخبراء الثلاثة محمد شاندي عثمان كرئيس بعثة تقصي الحقائق وجوي إيزيلو ومنى رشماوي كأعضاء. مقرّ فريق عمل بعثة تقصي الحقائق هو في مقر الأمم المتحدة في نيروبي، كينيا. تشمل إحدى أهم مهام البعثة "التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد اللاجئين، والجرائم ذات الصلة في سياق النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وغيرهما من أطراف النزاع، وإثبات الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لها." طُلب من البعثة، التي أنشئت لمدة أولية مدتها عام واحد، أن تقوم بجمع الأدلة وتحليلها في ضوء أي إجراءات قانونية مستقبلية؛ والتحديد، حيثما أمكن، الأفراد والكيانات المسؤولة؛ وتقديم توصيات بهدف إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة، ووصول الضحايا إلى العدالة.

مجموعة متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان.

عقد أعضاء مجموعة "متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان"، يوم أمس الخميس، اجتماعا افتراضيا لمواصلة الجهود الرامية إلى إنهاء معاناة الشعب السوداني.

وصدر عن المجموعة التي تضم المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السويسري، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، بيان أكد مواصلة العمل على إشراك الأطراف المتحاربة في السودان بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الوصول الطارئ إلى المساعدات الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين في جميع أنحاء السودان، جنب إلى جنب مع الامتثال الأوسع للالتزامات القائمة بموجب القانون الإنساني الدولي والالتزامات بموجب إعلان جدة.

وقالت المجموعة في البيان: " في أعقاب الاجتماع الأولي في سويسرا، أكد مجلس السيادة على فتح معبر أدري الحدودي للعمليات الإنسانية، وقد سمح هذا الاتفاق جنب إلى جنب مع ضمانات الوصول على طول طريق الدبة بالفعل بنقل 5.8 مليون رطل من المساعدات الطارئة إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة والمعرضة لخطر المجاعة في دارفور والتي ستوفر المساعدة الفورية لما يقرب من ربع مليون شخص"، مشيرة إلى تحرك العشرات من شاحنات المساعدات الإنسانية على طول الطريق من بورتسودان عبر شندي إلى الخرطوم، وكذلك الطرق من الخرطوم إلى الأبيض وكوستي، بما في ذلك عبر سنار، مؤكدة أن ذلك من شأنه أن يمكّن من نقل المساعدات المنقذة للحياة إلى ملايين المحتاجين، كما دعت المجموعة إلى فتح معابر حدودية إضافية لمرور المساعدات عبر الطرق الأكثر مباشرة وكفاءة، بما في ذلك معبر أويل من جنوب السودان.

وأكدت المجموعة التزامها المشترك بالعمل مع الشركاء الدوليين الآخرين لتخفيف معاناة شعب السودان والتوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية، وقدمت المجموعة تعازيها للأرواح التي أزهقت خلال الانهيار الأخير لسد أربعات وكذلك لأولئك الذين قتلوا بسبب العنف المستمر بين أطراف الصراع، معربةً عن قلقها الشديد إزاء التقارير عن الاشتباكات في الفاشر، شمال دارفور مما أدى إلى نزوح الآلاف من الناس للمرة الثالثة والرابعة، مجددة تأكيدها أن النساء والفتيات هن الأكثر تضرر ، حيث يواجهن العنف المستمر والنهب من قبل الجماعات المسلحة.

وشددت المجموعة على ضرورة حماية جميع المدنيين، بما في ذلك النازحين في المخيمات، وأن يلتزم جميع أطراف النزاع بالقانون الدولي الإنساني لمنع المزيد من المعاناة الإنسانية، مؤكدة على مواصلة الارتقاء بآراء القيادات النسائية السودانية ودمجها في هذه الجهود.

ALPS GROUP

JOINT STATEMENT FROM THE ALPS GROUP ON PROGRESS IN ADDRESSING THE CRISIS IN SUDAN

September 6, 2024

The Aligned for Advancing Lifesaving and Peace in Sudan (ALPS) Group continued its weekly virtual sessions on September 5, focusing on the expansion of emergency humanitarian access and respect for international humanitarian law. Last week, an estimated 3,114 metric tons of supplies reached approximately 300,000 people in Darfur with the support of the ALPS Group and through the courageous and tireless work of humanitarian actors on the ground.

The ALPS delegation members continue to engage the Sudanese Armed Forces (SAF) and Rapid Support Forces (RSF) with the urgent objective of expanding road access from Port Sudan through Shendi to Khartoum, as well as roads from Khartoum to El Obeid and to Kosti, including through Sennar. The ALPS delegations call for additional border crossings to be opened, including the Aweil crossing from South Sudan. ALPS Group members also continue to press the SAF to announce and meaningfully implement a simplified notification system and for the RSF to fully implement it, in order to streamline onerous bureaucratic barriers that cost Sudanese lives every day. With over 25 million people facing famine and acute hunger, notification must be sufficient to allow humanitarian cargo to move in Sudan. Every delay costs lives.

The ALPS Group acknowledged the issuance by the RSF of a new directive to all forces on the protection of civilians, supports the pledge of accountability, and will closely monitor implementation. The ALPS Group identified several critical areas where the RSF and SAF should immediately deescalate hostilities, including El Fasher. This will ensure protection of civilians and urgent relief access in line with the commitments both parties made in the Jeddah Declaration. The delegation members call on members of the international community to pressure both sides toward this end.

The ALPS Group members reiterate their shared commitment to working with other international partners to alleviate the suffering of the people of Sudan and eventually achieve a cessation of hostilities agreement. They also reiterated their commitment to continue consulting with Sudanese women as part of this ALPS platform.

استجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح المستمر في السودان، قرر مجلس حقوق الإنسان في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، من خلال القرار A/HRC/RES/54/2، إنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في السودان للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وإثباتها وإثبات الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لها، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد اللاجئين، والجرائم ذات الصلة في سياق النزاع المسلح المستمر الذي بدأ في 15 أبريل 2023، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فضلا عن الأطراف المتحاربة الأخرى.

وقد أنشئت ولاية بعثة تقصي الحقائق لفترة أولية مدتها سنة واحدة. طلب مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة القيام بما يلي:

تقديم تحديث شفوي عن عملها يليه حوار تفاعلي في دورتها السادسة والخمسين في حزيران/يونية - تموز/يوليه 2024

تقديم تقرير شامل عن ذلك في دورتها السابعة والخمسين، في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2024، يعقبه حوار تفاعلي معزز ينبغي أن يشمل، في جملة أمور، مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وممثلي الاتحاد الأفريقي، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية.

تقديم التقرير المذكور أعلاه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

الولاية

تشمل ولاية بعثة تقصي الحقائق، وفقا للقرار A/HRC/RES/54/2،

التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما فيها تلك المرتكبة ضد اللاجئين، والجرائم ذات الصلة في سياق النزاع المسلح المستمر الذي بدأ في 15 نيسان/أبريل 2023، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وكذلك الأطراف المتحاربة الأخرى؛ وتحديد الوقائع والظروف والأسباب الجذرية المتصلة بها.

جمع وتوحيد وتحليل الأدلة على هذه الانتهاكات التجاوزات، بما فيها تلك التي تمس النساء والأطفال، والقيام بصورة منهجية بتسجيل وحفظ جميع المعلومات والوثائق والأدلة، بما في ذلك المقابلات وإفادات الشهود ومواد الطب الشرعي، بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية، في ضوء أي إجراءات قانونية تتخذ في المستقبل؛

توثيق المعلومات والأدلة ذات الصلة والتحقق منها، بما في ذلك من خلال المشاركة الميدانية، والتعاون مع الجهاز القضائي وغيره من الأجهزة، حسب الاقتضاء؛ القيام، حيثما أمكن، بتحديد هوية الأفراد والكيانات المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو الجرائم الأخرى ذات الصلة، في السودان، بغية ضمان محاسبة المسؤولين عنها؛

تقديم توصيات، ولا سيما بشأن تدابير المساءلة، وكل ذلك بهدف وضع حد للإفلات من العقاب ومعالجة أسبابه الجذرية، وضمان المساءلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المسؤولية الجنائية الفردية، ووصول الضحايا إلى العدالة؛

أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان معلومات شفوية مستكملة عن أعمالها في دورتها السادسة والخمسين، يعقبها حوار تفاعلي، وتقرير شامل عن ذلك في دورتها السابعة والخمسين، يعقبه حوار تفاعلي معزز ينبغي أن يشمل، في جملة أمور، مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وممثلي الاتحاد الأفريقي، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية؛

أن يقدم التقرير المذكور أعلاه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين؛

التعاون وتبادل أفضل الممارسات مع مبادرات المساءلة الدولية والإقليمية والمحلية الأخرى، عند إنشاء هذه المبادرات، حسب الاقتضاء؛

أن يركز في عمله تركيزا خاصا على حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في المناطق التي تثير أكبر قدر من القلق، مثل الخرطوم ومنطقة دارفور في السودان.

دعوة لتقديم الطلبات

تدعو البعثة المكلفة بتقصي الحقائق في السودان الأفراد والمجموعات والمنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بولايتها، يكون الموعد النهائي لتقديم الطلبات في 31 يوليو/تموز 2024.

اعضاء

السيد محمد شاندي عثمان، الرئيس (تنزانيا)
السيدة جوي إيزيلو (نيجيريا)
السيدة منى رشماوي (الأردن/سويسرا)

تحالف جنيف ALPS يحدد مناطق حرجة لخفض المواجهات بالسودان.

حددت مجموعة "متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان" عدة مناطق حرجة، يجب على قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية أن تخفّض فيها من تصعيدها على الفور، بما في ذلك مدينة الفاشر، وذلك لضمان حماية المدنيين وتسهيل الوصول السريع للإغاثة، وفقة للالتزامات التي تعهد بها الجانبان في إعلان جدة. كما دعت المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على الطرفين لتحقيق هذا الهدف.

أكدت المجموعة التي استمرت في عقد جلساتها الأسبوعية على التزامها بتوسيع نطاق الوصول الإنساني الطارئ واحترام القانون الدولي الإنساني. حيث تم خلال الأسبوع الماضي توصيل حوالي 3114 طن متر من الإمدادات إلى نحو 300 ألف شخص في دارفور، وذلك بفضل جهود المجموعة وعمل العاملين الإنسانيين الشجعان والمثابرين على الأرض.

في بيانها، نادت الأطراف السودانية بفتح ممرات حدودية جديدة.

أكدت المجموعة المؤلفة من السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، والإمارات، ومصر، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، أنها ستستمر في التعاون مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع؛ بهدف توسيع إمكانية وصول المساعدات عبر الطرق من بورتسودان إلى الخرطوم، وكذلك من الخرطوم إلى الأبيض وكوستي، بما في ذلك المرور عبر سنار.

دعت الأطراف السودانية في بيانها إلى فتح معابر حدودية إضافية، بما في ذلك معبر أويل من جنوب السودان، مشددة على أنها ستستمر في الضغط على القوات المسلحة السودانية لإعلان وتنفيذ نظام إشعار مبسط، وتنفيذ قوات الدعم السريع له بشكل كامل؛ بهدف تخفيف الحواجز البيروقراطية المرهقة التي تسفر عن فقدان أرواح السودانيين يوميا، بينما يواجه أكثر من 25 مليون شخص الجوع والمجاعة الحادة.

وأكدت أن الإشعار يجب أن يكون كافي للسماح بنقل الشحنات الإنسانية داخل السودان.

وأشارت إلى أن قوات الدعم السريع أصدرت توجيه جديد لجميع القوات بشأن حماية المدنيين، معززة تعهدها بالمساءلة، وستتابع التنفيذ بشكل دقيق.

كما جددت التأكيد على التزامها المشترك بالعمل مع الشركاء الدوليين الآخرين لتخفيف معاناة الشعب السوداني، والسعي نحو تحقيق اتفاق لوقف إطلاق النار في النهاية. وأكدوا مجدد حرصهم على مواصلة التشاور مع النساء السودانياتكجزءمنهذاالمنبر.

ثمّنت رابطة العالم الإسلامي بدورها الجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة "متحالفون من أجل إنقاذ الأرواح وتحقيق السلام في السودان" في تخفيف معاناة الشعب السوداني وإنقاذ الأرواح، وتحقيق وقف دائم للأعمال العدائية. وأكدت الرابطة على الحاجة الملحة لاستجابة الأطراف السودانية لدعوة المجموعة بفتح معابر حدودية إضافية، في ظل مواجهة أكثر من 25 مليون شخص للجوع والمجاعة الحادة.

وقد أشادت الرابطة بالتزام المجموعة بإنقاذ الشعب السوداني، واستمرارها في تقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، خاصة بعد وصول المساعدات إلى حوالي 300 ألف شخص في دارفور الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى جهود وقف إطلاق النار وإنهاء النزاع في السودان.

الطريق الجديد
نحو الديمقراطية
تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
E-mail: nubiancenter4@gmail.com
WhatsApp: +256 765 647 000
صحيفة اسبوعية تهتم باوضاع النازحين واللاجئين، وقضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي في السودان تصدر عن: المركز النوبي للسلام والديمقراطية
الاسبـــوع الثاني
الاحد: الاحد: 08 سبتمبر 2024م

السودان: بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق توثّق انتهاكات شاسعة لحقوق الإنسان والجرائم الدوليّة واسعة النطاق وتطالب بحماية المدنيّين.

ارتكبت أطراف النزاع في السودان مجموعة مروعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم الدولية قد يرقى العديد منها الى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب بعثة الأمم المتحدة المستقلة الدولية لتقصي الحقائق بشأن السودان في تقريرها الأول اليوم.

وقد وجد التقرير أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مسؤولون عن أنماط انتهاكات واسعة النطاق تضمّنت هجمات عشوائية ومباشرة، عبر الغارات الجوية والقصف ضدّ مدنيّين؛ ومدارس؛ ومستشفيات؛ وشبكات اتصال؛ وشبكات حيوية لإمداد المياه والكهرباء.

واستهدفت أطراف النزاع المدنيّين من خلال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ والاحتجاز التعسفي والاعتقال؛ بالإضافة الى التعذيب؛ وسوء المعاملة. وقد ترقى هذه الانتهاكات الى جرائم حرب متمثلة في الاعتداء على الحياة والأشخاص والاعتداء على الكرامة الشخصية، بحسب ما ورد في تقرير بعثة تقصي الحقائق.

قال محمد شاندي عثمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق: "إن خطورة النتائج التي توصّل اليها تقريرنا تؤكد على الحاجة لإجراءات ملحّة وطارئة لحماية المدنيّين."

"ونظرًا لإخفاق أطراف النزاع في تجنيب المدنيّين الأذى، من الضروري نشر قوة مستقلة ومحايدة مُكلّفة بحماية المدنيّين في السودان على الفور. لحماية المدنيّين أهمية قصوى، وينبغي على جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف الهجمات ضد السكان المدنيين فورًا وبدون شرط."

وجد التقرير أيضًا أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ارتكبت جرائم حرب أخرى كالاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي؛ والنهب؛ والأمر بالتهجير القسري للسكان المدنيّين؛ وتجنيد الأطفال دون سن 15 عامًا للمشاركة في الأعمال العدائية. وقد ارتكبت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها اعتداءات مُرعبة ضد المجتمعات غير العربية – وبالتحديد المساليت، داخل الجنينة في غرب دارفور وحولها – تضمّنت القتل؛ والتعذيب؛ والاغتصاب؛ وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ وتدمير الممتلكات؛ والنهب.

ويوجد كذلك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن أفعال قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ترقى الى جرائم ضد الإنسانية عديدة بما في ذلك القتل؛ والتعذيب؛ والاسترقاق؛ والاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي وأفعال ذات طابع جنسي لها خطورة مماثلة؛ والاضطهاد على أسس إثنية وجنسانية؛والتهجيرالقسريللسكان.

وقد امتد النزاع إلى 14 من أصل 18 ولاية في السودان، وأدى الى قتل وإصابة عشرات الآلاف من المدنيّين ونزوح حوالي 8 ملايين سوداني داخليًا بينما اضطر أكثر من مليوني شخص الى اللجوء الى البلدان المجاورة للسودان. وقد زاد طرفي النزاع من الأزمة من خلال عرقلة وصول الى المساعدات الإنسانية، بحسب التقرير.

قالت جوي نجوزي إيزيلو، الخبيرة عضو البعثة: "يعاني الشعب السوداني من مأساة يستحيل تصوّرها. يجب إعطاء الأولوية لوقف إطلاق نار مستدام لإنهاء القتال الذي قد علق به السكان المدنيّون والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيّين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها، على نحو فعّال، والى مختلف الأماكن."

إن التقرير مستمدّ من التحقيقات الذي جرت بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2024 – وهقّا لتكليف مجلس حقوق الإنسان الذي أنشأ بعثة تقصي الحقائق في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتضمّنت التحقيقات زيارات الى تشاد وكينيا وأوغندا؛ وإفادات مباشرة لأكثر من 182 ناجيًا وأفراد أسرة وشهود عيان؛ بالإضافة الى مشاورات مكثفة مع خبراء متخصّصين ومنظمات مجتمع مدني؛ فضلًا عن تعزيز الأدلة وتحليلها من خلال المعلومات الاضافية المقدمة للبعثة.

أوصى التقرير كذلك بوجوب توسيع نطاق حظر الأسلحة القائم في دارفور، عملًا بقرار مجلس الأمن 1556 (2004) والقرارات التي تلته، الى جميع أنحاء السودان، وذلك من أجل وقف توريد الأسلحة والذخائر وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي أو المالي لأطراف النزاع ومنع المزيد من التصعيد. وحذّر التقرير الجهات التي تزوّد الأسلحة من إمكانية تواطؤها في انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

شدّد التقرير على أنه يجب على السلطات السودانية التعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم جميع الأشخاص المتهمين، بمن فيهم الرئيس السابق عمر البشير. إن اختصاص المحكمة النابع من قرار مجلس الأمن 1593 (2005) بشأن الوضع في دارفور يجب أن يتوسّع ليشمل كامل الأراضي السودانية.

ولأن جهود السلطات السودانية في التحقيق وتقديم المسؤولين عن الجرائم الدولية الى العدالة، هي انتقائية وغير محايدة؛ لذلك سيكون تحقيق المساءلة للضحايا تحديًا كبيرًا.

يدعو التقرير كذلك الى إنشاء آلية قضائية دولية منفصلة تعمل جنبًا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية وبشكل تكاملي.

قالت منى رشماوي، الخبيرة عضو البعثة: "إن نتائج هذا التحقيق يجب أن تكون بمثابة نداء صارخ للمجتمع الدولي بأن يتخذ إجراءات حاسمة في سبيل دعم الناجين وعائلاتهم والمجتمعات المتأثرة ومحاسبة الجناة."

ينبغي اتباع مسارًا شاملًا للعدالة الانتقالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق المساءلة."

أشاد عثمان بمختلف الجهود الرامية إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات؛ وقال: "يستحق شعب السودان مستقبلا يتسم بالسلام والرخاء واحترام حقوق الإنسان. وينبغي على المجتمع الدولي دعم تطلع السودانيّين إلى حكومة مدنيّة تمثيليّة وتشاركيّة تحترم الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. هذا الدعم ضروري لتعزيز الطريق نحو المساواة والعدالة والسلام المستدام في السودان."

السودان: بعثة تقصي الحقائق تطالب بنشر قوات مستقلة لحماية المدنيين فورا.

عقب إصدار تقريرها الأول، طالبت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان بنشر قوة مستقلة ومحايدة لحماية المدنيين من الجرائم التي ترتكبها أطراف النزاع، والتي قد يرقى العديد منها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ووجد تقرير البعثة الذي صدر اليوم الجمعة أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وحلفاءهما مارسوا أنماط انتهاكات واسعة النطاق تضمّنت هجمات عشوائية ومباشرة على المدنيّين والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية والمرافق الحيوية الأخرى.

وقالت البعثة إن الأطراف استهدفت المدنيّين من خلال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاحتجاز التعسفي والاعتقال، بالإضافة الى التعذيب وسوء المعاملة، والتي قد ترقى جميعها الى جرائم حرب "متمثلة في الاعتداء على الحياة والأشخاص والاعتداء على الكرامة الشخصية".

وفي هذا السياق، قال محمد شاندي عثمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق، إن خطورة النتائج التي توصل إليها التقرير تؤكد الحاجة لاتخاذ إجراءات ملحّة وطارئة لحماية المدنيّين.

وأضاف، "نظرا لإخفاق أطراف النزاع في تجنيب المدنيّين الأذى، من الضروري نشر قوة مستقلة ومحايدة مُكلّفة بحماية المدنيّين في السودان على الفور. حماية المدنيين أهمية قصوى، وينبغي على جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف الهجمات ضد السكان المدنيين فورا وبدون شرط".

اعتداءات مرعبة

وبحسب تقرير بعثة تقصي الحقائق، فقد ارتكبت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها "اعتداءات مُرعبة" ضد المجتمعات غير العربية – وبالتحديد ضد مجتمع المساليت في الجنينة وحولها بغرب دارفور – تضمّنت القتل والتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي وتدمير الممتلكات والنهب.

كما وجد التقرير أن هناك "أسبابا معقولة للاعتقاد" بأن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ارتكبت جرائم حرب أخرى من بينها الاستعباد الجنسي وتجنيد الأطفال دون سن 15 عاما، وقامت بأفعال أخرى قد ترقى الى جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الاسترقاق والاضطهاد على أسس إثنية وجنسانية والتهجير القسري للسكان.

مأساة يجب أن تنتهي

وقد أوصى التقرير بوجوب توسيع نطاق حظر الأسلحة القائم في دارفور، عملا بقرارات مجلس الأمن، إلى جميع أنحاء السودان، وذلك من أجل وقف توريد الأسلحة والذخائر وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي أو المالي لأطراف النزاع ومنع المزيد من التصعيد. وحذّر التقرير الجهات التي تزوّد الأسلحة من إمكانية "تواطؤها في انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني".

كما دعت البعثة إلى توسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية النابع من قرار مجلس الأمن 1593 بشأن الوضع في دارفور ليشمل كامل الأراضي السودانية، وإنشاء "آلية قضائية دولية منفصلة تعمل جنبا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية وبشكل تكاملي".

وفي هذا السياق، قالت منى رشماوي، العضوة في البعثة: "إن نتائج هذا التحقيق يجب أن تكون بمثابة نداء صارخ للمجتمع الدولي بأن يتخذ إجراءات حاسمة في سبيل دعم الناجين وعائلاتهم والمجتمعات المتأثرة ومحاسبة الجناة. ينبغي اتباع مسار شامل للعدالة الانتقالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتحقيق المساءلة".

وأكدت جوي نجوزي إيزيلو، العضوة في بعثة تقصي الحقائق، على أن الشعب السوداني يعاني من مأساة "يستحيل تصوّرها"، مشددة على ضرورة إعطاء الأولوية لوقف إطلاق نار مستدام لإنهاء القتال والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيّين. يذكر أن التقرير يستند إلى تحقيقات جرت بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2024، وفقا لتكليف مجلس حقوق الإنسان الذي أنشأ بعثة تقصي الحقائق في تشرين الأول/أكتوبر 2023

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ..

نائبة المدير إيزوبيل كولمان تتحدث مع السودانيين في الخارج.

في الثالث من سبتمبر، التقت نائبة المدير إيزوبيل كولمان والمبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان توم بيرييلو، بالشراكة مع جمعية الشؤون العامة السودانية الأمريكية وجمعية الأطباء السودانيين الأمريكيين، افتراضيًا مع أعضاء من السودانيين في الشتات. وأكدت نائبة المدير والمبعوث الخاص للمجتمع السوداني في الشتات أن الولايات المتحدة ستواصل دعم الشعب السوداني مع استمرار هذه الحرب والمجاعة من صنع الإنسان. وركزت المناقشة على جهود الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق لشعب السودان ودعم حماية المدنيين، جنبًا إلى جنب مع الجهود الدبلوماسية الجارية للتفاوض على إنهاء الحرب التي لا تزال تسبب معاناة لا داعي لها للشعب السوداني.

النص الكامل لتصريحات نائبة المدير إيزوبيل كولمان:

شكرًا لك يا محيي "عمر"، وشكرًا جزيلاً لك يا توم "بيرييلو" على قيادتك الرائعة والمتواصلة في محاولة إنهاء هذا الصراع الرهيب، ونحن نقدر ذلك حقًا. وشكرًا لكم جميعًا على الانضمام إلينا هنا اليوم.

وكما أشار توم، لا نحتاج إلى إقناع هذه المجموعة بمدى خطورة الأزمة في السودان. فقد بدأت المجاعة بالفعل في عدة مناطق، وتزداد الحاجة إلى الوصول الإنساني والدعوة المتزايدة إلى حل سلمي لهذا الصراع أهمية يوما بعد يوم.

ولقد أدى الصراع المستمر وعرقلة المساعدات الإنسانية من قبل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى أكبر أزمة جوع ونزوح في العالم، حيث يعاني أكثر من 25 مليون شخص في السودان من الجوع الحاد، ومليون شخص على شفا المجاعة، ليس فقط في زمزم، ولكن قد تحدث المجاعة في أبو شوك القريبة وأيضا في مخيمات النازحين داخليا.

كما تعلمون، من بين ما يقرب من ثمانية ملايين شخص نزحوا داخليًا، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال. كما تسببت الأمطار والفيضانات في النزوح، مما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية والمساهمة في تفشي الأمراض مثل الكوليرا. ثم في 25 أغسطس/آب، انهار سد في ولاية أربعات على البحر الأحمر بسبب الأمطار الغزيرة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 130 شخصًا وأثر سلبًا على عشرات الآلاف من الناس.

وكما أشار توم، فإن حماية المدنيين أصبحت في خطر شديد مع تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، والهجمات المستهدفة للمدنيين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. وعلى الرغم من استمرار الصراعات الأخرى مثل الحرب في غزة وأوكرانيا في الهيمنة على عناوين الأخبار، إلا أنني أود أن أؤكد لكم أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تستجيب للأزمة في السودان. فالأزمة هناك تشكل واحدة من أهم أولوياتنا الإنسانية.

تظل الولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للاستجابة للأزمة في السودان، حيث قدمت أكثر من 1.6 مليار دولار من المساعدات الإنسانية منذ بداية السنة المالية 2023، بما في ذلك أكثر من مليار دولار من تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ونحن نظل ملتزمين بدعم شعب السودان مع استمرار هذا الصراع الوحشي.

وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من 30 منظمة دولية عامة ومنظمة غير حكومية شريكة، وتوفر مساعدات منقذة للحياة في المناطق التي تسمح الظروف بذلك، حتى أنها تتمكن من الوصول إلى هناك مع دعم – كما أشار توم – الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الوصول الإنساني وهو أمر بالغ الأهمية لهذه الاستجابة.

إن أغلب عمليات تقديم المساعدات الإنسانية في السودان تتم من قبل المنظمات المحلية، والتي ستظل تشكل الأساس للاستجابة الإنسانية استنادًا إلى قدراتها الفريدة ومعرفتها المحلية العميقة والثقة التي تحظى بها في مجتمعاتها. تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حاليًا ما يقرب من 31 مليون دولار لدعم أكثر من 45 منظمة شريكة محلية من خلال شراكاتنا المباشرة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات الإعلام في قطاعات مثل الأمن الغذائي والصحة والحماية الإنسانية والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة.

تواصل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العمل مع شركائها في تعديل عملياتهم حتى يتمكنوا من تقديم المساعدات الإنسانية الحرجة بأمان وتدوير المساعدات الحالية للاستجابة للاحتياجات الطارئة الجديدة على الأرض وفقًا لما يسمح به الوضع الأمني. وفي حين تغير سياق العمل، فإن التزام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم المساعدات الإنسانية لشعب السودان لم يتغير، ونحن نقف معهم خلال هذه الأوقات العصيبة.

بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية، تساعد برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية الشعب السوداني في خضم الصراع الحالي وتدعمه في الاستعداد لمستقبل ما بعد هذه الأزمة. على سبيل المثال، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المزارعين السودانيين في بناء القدرة على الصمود والتخفيف من انعدام الأمن الغذائي من خلال تزويد المزارعين بالأدوات التي يحتاجون إليها لزراعة المحاصيل وحصادها وتخزينها. كما تساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تطعيم الماشية من خلال تسليم ما يقرب من 13 مليون جرعة لقاح لتطعيم أكثر من أربعة ملايين حيوان، وحماية الأصول الرئيسية لحوالي 300 ألف أسرة.

في مختلف أنحاء السودان، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنشطة التوعية بالصدمات النفسية، بما في ذلك الجلسات المصممة خصيصًا للأطفال، بهدف مساعدة المجتمعات على التعامل مع الأحداث المؤلمة المرتبطة بالعيش في ظل هذه الأزمة المروعة والتعافي منها. وتواصل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العمل مع المجتمعات المحلية على نشر رسائل السلام ومكافحة عسكرة المجتمع السوداني، ودعم البرامج التي تحمي حقوق الإنسان وتعزز الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني في السودان. كما نشارك مع القادة المدنيين السودانيين والمجتمع المدني في المناقشات حول مستقبل السودان لضمان أن يكون مواطنو السودان في المقدمة.

ولكننا نعلم أن هذه الجهود ليست كافية على الإطلاق. ذلك أن حجم الاحتياجات الإنسانية الحالية يفوق إلى حد كبير الموارد المتاحة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بل وحتى مجتمع التنمية الدولي بأكمله. ولهذا السبب، كانت الولايات المتحدة تقود الدعوة العالمية إلى زيادة المانحين للاستجابة للأزمة في السودان.

وبينما تواصل الولايات المتحدة حشد استجابتها، فإننا في حاجة إليكم. وبصفتكم أعضاء في الشتات السوداني، فإن أصواتكم بالغة الأهمية. فأنتم وأسركم ما زلتم متأثرين بالأزمات المتعددة في السودان. ولذا فإنني أحثكم جميعًا في القاعة اليوم على مواصلة الدعوة العامة والخاصة لحماية شعب السودان، ليس فقط من أجل زيادة المساعدات الإنسانية، التي نعلم جميعًا أنها ضرورية للغاية، بل وأيضًا من أجل الدفع لإنهاء هذا الصراع الوحشي إلى الأبد. ويجب أن نواصل الضغط لنزع السلاح ووقف الصراع ودعم السلام الدائم. أشكركم على مشاركتكم في الحوار اليوم وعلى مناصرتكم المستمرة ودعمكم لشعب السودان.

إن مثل هذه المحادثات مهمة حقًا بالنسبة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فهذه النقاط التي تمسنا لا تساعدنا فقط في مشاركة ما نقوم به، بل إنها تثري عملنا وتثريه أيضًا. وكما قال محي، فإننا نريد حقًا أن نسمع منكم. شكرًا لكم جميعًا، وأتطلع إلى سماع اقتراحاتكم بشأن ما يمكننا القيام به بشكل مختلف، وأي أفكار قد تكون لديكم. لذا شكرًا لكم.